

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل للذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ورحل إلى المدائن والقرى وحصل أصولا وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف فغذا كان ذلك فلا ينكر له ذلك .
وأما إذا كان رأسه طليسان وفيه رجليه نبلان وصحب أميراً من أمراء الزمان أو من تحلى بالؤلؤ ومرجان أو بثياب ذات ألوان فحصل تدريس حديث بالإفك والبهتان وجعل نفسه لعبه للصبيان لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان وإنه مع الجهالة أكل حرام فإن استحلّه خرج من دين الإسلام انتهى .
والظاهر أنها نفته مصدور ورميه معذور وبها يتسلى القائم في هذا الزمان بتحقيق هذا الشأن مع قلة الأعوان وكثرة الحسد والخذلان وإِـ المستعان وعليه التكلان .
إذا تقرر هذا فاعلم أنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرط في كتابه ولا في غيره كما جزم به غير واحد منهم النووي وإنما عرف بالسبر كتابيهما ولذا اختلف الأئمة في ذلك فقال أبو الفضل ابن طاهر الحافظ في جزء سمعناه أفرده لشروط الستة شرطهما أن يخرج الحديث المتفق على ثقته نقلته إلى الصحابي المشهور من غير إختلاف بين الثقات الأثبات ويكون اسناده متصلًا غير مقطوع وإن كان للصحابي روايان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلراو واحد وصح الطريق إليه كفى وما ادعاه من الاتفاق على ثقة نقلتهما قد لا يخدم فيه وجود حكاية التضعيف في بعضهم ممن قبلهما لتجويز أنهما لم يرياه قادحا فنزلا كلام الجمهور والمعتمد عندهما منزله الإجماع وكذا قوله من غير إختلاف بين الثقات ليس على إطلاقه فإنه ليس كل خلاف مؤثر وإنما المؤثر مخالفه الثقه لمن هو أحظ منه أو أكثر عدداً من الثقات كما سيأتي في الشاذ